السلاح والحرب والعمران

بحث ضافٍ في موضوع نزع السلاح

بعد الحرب الكبرى

وعود وعهود

اشتبكت دول الأرض في الفترة بين سنتي ١٩١٤ و١٩١٨ في حرب قيل انها سوف تكون القاضية على الحرب . وتعهدت كل أمة لابنائها بانهم اذا سلّموا معها وحاربوا حتى تفوز بالظفر، كان ظفرها اذا أحرزته، محرراً للعالم من حروب أخرى ، تهددهم في حياتهم وارزاقهم. وقد قطع مثل هذا العهد في الغالب ، في دول الحلفاء على ان ينفذ في حالة انتصارهم على المانيا وحلفائها . ذلك ان دول الحلفاء ادّعت انها ترمي الى عقد صلح خال من أثر المصلحة الخاصة ، وانها لن تدخر وسعاً في اتخاذ كل الوسائل اللازمة لتوطيد أواصر الصداقة والتعاون بين كل الأمم على السواء . فغداة النصر العظيم ، قدّمت جمعية الأمم ، هديةً للعالم ، على انها الوسيلة التي تحقق العهود التي قطعوها . ومن السخرية ان نرى في معاهدات الصلح المحتوية على بنود تنطوي على الاقتصاص من الدول المقهورة وتوقيع الجزاء عليها ، بنوداً اخرى يتعهد فيها الحلفاء بنقص السلاح او الغائه في عالم ، قد أنقذ من خطر الحرب ! ! وفي الوقت عينه فرض تخفيض السلاح — في القناطر والرجال — تخفيضاً كبيراً على الدول المقهورة ، في معاهدات الصلح وسهر على تنفيذه تنفيذاً دقيقاً . على ان الحلفاء المنتصرين تعهدوا بنزع سلاحهم نزعاً سريعاً . وكان من الامور المفهومة والمعترف بها ، ان فرض تخفيض السلاح على المانيا وحلفائها يجب ألاّ يضعها في مقام ثانوي دائم ازاء الدول الظافرة في شؤون التسليح بل يجب ان يكون خطوة اولى ، او توطئة لنزع السلاح العام القائم على ضمانات السلام كما هي ممثلة في جمعية الامم

***

وقد ادعى بعضهم ، ان نزع السلاح الذي فرضته معاهدات الصلح على المانيا واحلافها السابقين، له اساس شرعي. ولكن عهود الامم الظافرة قطعوها من تلقاء ذواتهم لم يرغمهم أحد عليها ، وكانت قائمة على شروط يجب ان تتم قبل ان تنفذ. اي ان عهود الحلفاء ليس لها اساس

شرعي قانوني يوجب تنفيذها واذن فلا يمكن ان تتخذ الوسائل لارغام الحلفاء على تنفيذها. ثم انه يشترط في تنفيذها تحقيق امور اخرى لابد من تحقيقها لضمان السلام . فبحسب رأي هؤلاء ان جمعية الامم ، رغماً عن معاهدات عدم الاعتداء التي عقدت سنة ١٩١٩ الى الآن، لا تكفي لتحقيق الشروط التي لا بد من تحقيقها قبل ان يقدم الحلفاء الظافرون على نزع السلاح بحسب ما تعهدوا في معاهدات الصلح

وهذا سفسطة ومداورة ممن يريد ان يتملص من العهود التي قطعها على نفسه

ذلك ان بنود معاهدات الصلح ودستور جمعية الامم لا تحتمل مثل هذا التأويل . فقد كان المقصود المفهوم عند الرئيس ولسن سنة ١٩١٩ وعند شعوب العالم — وبوجه خاص عند شعوب الدول المركزية ، اي المانيا واحلافها حينئذٍ — ان دول الحلفاء ، بفرض نزع السلاح في الحال على الدول المقهورة ، انما كانت تقطع عهداً خشوعاً ، بانها تقدم على نزع السلاح في بلدانها . وكل تأويل غير هذا التأويل ، يجعل النظام الذي بني او اقترح بناؤه لضمان السلام ، كأنه قائم على رمل السخافة المنهار . لانك اذا جعلت ضمان السلامة أساساً لنزع السلاح ، فقد ناقضت نفسك بنفسك ، لانه ما زالت الامم كلها شاكية السلاح ، فمن يستطيع ان يضمن سلامته ؟ واذن فمن وجهة الضرورة التاريخية ، كان يجب على دول الحلفاء ان تنزع سلاحها رويداً رويداً حتى تفضي بها الحال في النهاية الى المساواة بالمانيا

ونحن نفهم ان العسلين يجب ان يسيرا جنباً الى جنب ، وانه في الوقت الذي تتوسل فيه الامم بكل الوسائل لنقص سلاحها، يجب ان تتوسل كذلك بكل الوسائل لبناء نظام من التعاون وضمان السلامة المتبادلة ، من ناحيتيها الايجابية والسلبية، بالاتفاق على التعاون في حرب ضد دولة معتدية من ناحية ، وبالاتفاق على ازالة كل بواعث التصادم من ناحية اخرى

ولكن القول بوجوب تقديم ضمان السلامة على نزع السلاح ، قول لا يقوم على اساس وتغلبُهُ في النهاية ، كان سبب الهبوط الذي مني به مؤتمر نزع السلاح

ارقام واحصاءات

وقد مضت الآن خمس عشرة سنة على نهاية الحرب الكبرى ، وفي خلال هذه السنين كلها ، كانت الدول تتناقش ، وتدور في مناقشاتها في جمعية الامم والمؤتمرات الدولية ، حول موضوعي السلامة ونزع السلاح، «دوران الحمار حول الترتة» . ففي سنة ١٩٢٠ انشأت جمعية الامم لجنة استشارية دائمة للبحث في موضوع نزع السلاح . واجتمعت دولة السوفييت مع دول البلطيق في مؤتمر خاص بها للبحث في الموضوع سنة ١٩٢٢ ثم عقدت معاهدة وشنطن البحرية في السنة نفسها بين الولايات المتحدة الاميركية والامبراطورية البريطانية وفرنسا

وايطاليا واليابان ، وكان الغرض منها ان تكون الخطوة الاولى في برنامج واسع النطاق لنزع السلاح البحري في العالم قاطبة . ثم عينت اللجنة التمهيدية للبحث في شؤون نزع السلاح توطئة لعقد مؤتمره

***

فما هي حالة الجيوش والأسلحة العالمية الآن ؟ لنبدأ بذكر بعض الحقائق الظاهرة ، المرتبطة بهذا الموضوع

قدرت اللجنة الخاصة في جمعية الامم ان ما انفقته الدول سنة ١٩٢٤ على التسليح ، بلغ نحو ٣٥٠٠ مليون ريال (نحو ٧٠٠ مليون جنيه) وانه بلغ سنة ١٩٣٠ — ٤١٢٨ مليون ريال اي اكثر من ٨٠٠ مليون جنيه . وقد وصلت اللجنة الى هذه الأرقام ، بجمع نفقات التسلح المنصوص عليها في ميزانيات ٦٢ دولة . واللجنة لا تدعي في تقديرها انها بلغت حد الدقة . ولكن التقدير قريب من الواقع قرباً يصور للمطلع عليه ، مدى الاستعداد الحربي في تلك الدول. وهذا يدلك على ان الامم رغماً عن كل المؤتمرات التي عقدت ، والعهود التي قطعت ، والتصريحات التي نشرت ، لم تتقدم كثيراً نحو تحقيق الهدف الذي نصبته امام عيونها في معاهدات السلح ، اي نحو نزع السلاح العالمي او نقصه . ذلك ان نفقات صنع الاسلحة ، كانت سنة ١٩٣٠ أعلى منها في سنة ١٩١٣ ، ولكنها كانت أقل منها في سنة ١٩٢٥ ، فالزيادة في مجموع ما أنفق على التسلح سنة ١٩٣٠ بالمقابلة مع سنة ١٩٢٥ كانت في الواقع أكبر من الفرق الذي يطالعك به الرقمان

وليست المقابلة بين نفقات التسلح في سنة ١٩٣٠ و١٩١٣ مستطاعة الآن وانما المستطاع المقابلة بينهما فيما يخص بعض الدول الكبرى . فنحن اذا أخذنا سنة ١٩١٣ أساساً للمقابلة ، — وكانت نفقات التسلح حالية جداً ، لاستعداد الدول الكبرى للحرب ، وتوقعهم لها — وجدنا أن ثلاث دول من الدول الكبرى — اي بريطانيا وفرنسا وايطاليا — انفقت في سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ نحو ٩٠٠ مليون ريال في حين أن هذه الدول نفسها ، أنفقت سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ رغم ظمرها التام في الحرب الكبرى نحو ١٢٥٠ مليون ريال ، وهي زيادة تقدر بنحو ٤٠ في المائة

ثم ان الولايات المتحدة الاميركية أنفقت ٢٤٥ مليون ريال على التسلح سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ فزادت هذه النفقات في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الى ٧٢٨ مليون ريال والزيادة تبلغ نحو ٢٠٠ في المائة

أما اليابان فزادت نفقاتها من ٩٦ مليون ريال الى ٢٣٢ مليوناً وهي زيادة نحو ١٥٠ في المائة . وزادت دولة السوفييت نفقاتها من ٤٤٨ مليون ريال الى ٥٧٩ مليوناً اي نحو ٣٠ في المائة . يقابل ذلك أن ارتفاع اسعار النقود يجعل الزيادة اقل قليلاً مما تبدو في الارقام

اما المانيا ، التي فرض عليها نزع السلاح ، في معاهدة الصلح فقد نقصت نفقاتها من ٤٦٣ مليون ريال سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ الى ١٧٠ مليون سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وتلخص المقابلة في الاتفاق على التسليح في الجدول التالي :

	نفقات التسليح ١٩١٣ — ١٩١٤	نفقات التسليح ١٩٣٠ — ١٩٣١	النسبة المئوية زيادة او نقصاً
بريطانيا وفرنسا وايطاليا	٩٠٠ مليون ريال	١٢٥٠	٤٠ ٪ زيادة
الولايات المتحدة	٢٤٥ » »	٧٢٨	٢٠٠ ٪ زيادة
اليابان	٩٦ » »	٢٣٢	١٥٠ ٪ زيادة
روسيا	٤٤٨ » »	٥٧٩	٣٠ ٪ زيادة
المانيا	٤٦٣ » »	١٧٠	٦٢ ٪ نقصاً

او أنظر الى المسألة من ناحية اخرى. كانت المانيا تنفق سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ نحو ٥ في المائة فقط من ميزانيتها على التسليح ، بفضل ما فرض عليها من نزع السلاح في معاهدة الصلح . أما نفقات بريطانيا فكانت في السنة نفسها ١٤ في المائة من ميزانيتها والولايات المتحدة ١٧ في المائة وفرنسا ٢٢ في المائة وايطاليا ٢٤ في المائة . واذا وزعت نفقات التسليح ، على عدد السكان في كل دولة بلغ ما أنفق سنة ١٩٣٠ في فرنسا ١٣ ريالاً لكل نسمة من السكان ، وفي بريطانيا ١١ ريالاً لكل نسمة من السكان ، وفي ايطاليا ٨ ريالات لكل نسمة من السكان ، وفي هولندا ٨ ريالات لكل نسمة من السكان ، وفي الولايات المتحدة الاميركية ٧ ريالات لكل نسمة من السكان ، وفي روسيا ٤ ريالات ، وفي المانيا ٣ ريالات ، وفي النمسا ريالين ، وفي المجر ريالين ، وفي بلغاريا ريالاً واحداً

مبيوشي واساطيل

وقد تكون مقابلة النفقات باعثاً على الضلال في فهم موضوع نزع السلاح . لانهُ يهمنا ان نعلم نوع الاسلحة التي أنفقت هذه الاموال الطائلة عليها . فنفقات التسليح البحري مثلاً أعلى بالمقابلة من نفقات التسليح الحربي ، ومستوى المعيشة والاسعار يجعل المقابلة بين مبالغ المال المنفقة على التسليح منحرفة ولو تساوت المبالغ . فاذا كانت دولتان تنفقان مبلغاً واحداً من المال على تسلحهما ، وكان مستوى المعيشة في احداهما اقل من مستوى المعيشة في الاخرى ، كان مدى تسليح الاولى اقل من مدى تسليح الثانية ، ولو كان المبلغ المنفق واحداً

واذاً يجب ألاَّ نعتمد في المقابلة على الاموال التي تنفقها الدول على التسلح بل يجب ان نقابل بين القوى المسلحة نفسها

نشر الجنرال السر فردريك موريس في ديسمبر سنة ١٩٢٩ مقالاً في مجلة جمعية الامم (هدّواي Headway) فيه هذه المقابلة مبنية على الوثائق والنشرات التي أذاعتها جمعية الامم. والاحصاءات التي ذكرها تبين لنا ان الامم في غرب اوربا لم تتقدم نحو نزع السلاح خطوة واحدة ، بل اننا اذا استثنينا بريطانيا، وجدنا زيادة او نقصاً قليلاً في قوات معظم الدول . فقبل الحرب كان جيشا السلام في فرنسا وايطاليا يبلغان مليوناً وخمسين الفاً ، يقابلهما في سنة ١٩٢٩ أقل من مليون قابلاً ، وهذا النقص اليسير لا يحمل على الاقتناع بأن الدول سائرة سيراً جدّيًا نحو نقص السلاح ، بعد انقضاء عشر سنوات على الحرب التي اتيرت للقضاء على الحرب . واذا اخذنا اوربا جملة واحدة ، وجدنا انهُ رغماً عن نزع السلاح في المانيا وأحلافها السابقين لم تنقص جيوش اوربا الا مليوناً واحداً من نحو ٣٫٥٧٠٫٠٠٠ قبل الحرب (١٩١٣) فقد كان في اوربا سنة ١٩٢٩ نحو ثلاثة ملايين رجل تحت السلاح عدا قوى السلاح البحري وهذه القوى زادت في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

واليك جدولاً يبين تفاصيل القوى البرية المسلحة في اوربا سنة ١٩٣١

البلاد	الجيش النظامي	الجندرمة	قوى مسلحة اخرى
فرنسا	٤٩٧٠٠٠ (٦٦٢٠٠٠ اذا اضفنا جنود المستعمرات)	٣٧٠٠٠	١٨٠٠٠
روسيا	٥٦٢٠٠٠	—	؟؟
ايطاليا	٤٩١٠٠٠	٩٠٠٠٠	—
بولونيا	٢٦٦٠٠٠	—	٦٤٠٠٠
رومانيا	٢٥٠٠٠٠	—	٦٣٠٠٠
تشكوسلوفاكيا	١٣٩٠٠٠	—	١٣٠٠٠
بريطانيا	١٣٧٠٠٠	—	١٥٣٠٠٠
المانيا	١٠٠٠٠٠	—	؟؟

أما الاساطيل في يناير سنة ١٩٣٢ فكانت كايلي

فلبريطانيا ١٥ بارجة و٥٣ طراداً و٧ طرادات في دور البناء و١٣٤ مدمرة وقارب طوربيد و٢٠ مدمرة وقارب طوربيد في دور البناء و٥٢ غواصة وعشر غواصات في دور البناء و١٠٧ قطع أخرى مختلفة و١٣ قطعة مختلفة في دور البناء

يقابل ذلك في أميركا ١٥ بارجة و١٩ طراداً و٧ طرادات في دور البناء و٢٥١ مدمرة

وقارب طوربيد و٥ مدمرات وقوارب طوربيد في دور البناء و٨١ غواصة و٣ غواصات في دور البناء و٦٧ قطعة أخرى

أما اليابان فعندها ١٠ بوارج و٣١ طراداً و٧ طرادات في دور البناء و١١٠ مدمرات وقوارب طوربيد و١٠ مدمرات وقوارب طوربيد في دور البناء و٦٧ غواصة و٥ غواصات في دور البناء و٣١ قطعة أخرى

وأسطول فرنسا مؤلف من ٩ بوارج و٢٢ طراداً وخمس طرادات في دور البناء و٦٥ مدمرة وقارب طوربيد و٦٥ غواصة و٤٥ غواصة في دور البناء و١٤٩ قطعة اخرى مبنية او في دور البناء

واسطول ايطاليا مؤلف من ٤ بوارج و١٧ طراداً و٩ طرادات في دور البناء و٩٩ مدمرة وقارب طوربيد و١١ مدمرة وقارب طوربيد في دور البناء و٤٦ غواصة و٢٩ غواصة في دور البناء و١٤٢ قطعة أخرى

***

والاساطيل البحرية تقتضي نفقات طائلة لا تستطيع بذلها الاّ الامم الغنية . ولكن كلّ بلاد كبيرة لها منفذ على البحر ترمي الى انشاء اسطول قويّ . ومع ان المعاهدات البحرية التي عقدت في وشنطن سنة ١٩٢٢ وفي لندن سنة ١٩٣٠ حدّدت نسبة اساطيل الدول البحرية الكبرى بعضها الى بعض، لا تزال المنافسة بينها شديدة وبوجه خاص في السفن التي لم تشملها المعاهدتان المذكورتان — كالغوّاصات مثلاً — . فالمعاهدتان المذكورتان عيّنتا الحدود التي يجب الاّ تتعداها الدول البحرية الكبرى — بريطانيا واميركا واليابان — في التسلح البحري ولكنها لم تنقص قوى الاساطيل ولا منعت استبدال السفن القديمة فيها بسفن جديدة

ويقال ان اليابان تستعدّ الآن لطلب المساواة ببريطانيا واميركا في سنة ١٩٣٥ اذ تنقضي مدة معاهدة لندن . يضاف الى ذلك ان المنافسة البحرية بين فرنسا وايطاليا شديدة ، لم تخفت ذكرها الاّ بعد ما اضطربت الحالة في اوربا الوسطى وتقرّبت فرنسا قليلاً من ايطاليا لانهما تقاومان معاً محاولة المانيا بسط نفوذها على النمسا وبلدان الدانيوب . فايطاليا تقول انها ترضى باي مشروع لتحديد الاساطيل البحرية اذا سمح لها بان تبني اسطولاً من قوة اسطول فرنسا او اذا سلّم لها بهذا المبدإ على الاقل . وعلى صخرة هذا الطلب تحطّم المؤتمر البحري الذي عقد سنة ١٩٢٧ ولولاه لما اقتصرت معاهدة لندن البحرية (١٩٣٠) على بريطانيا واميركا واليابان . والارقام التي ذكرناها عن اساطيل الدول الحالية تبيّن لك ان نزع السلاح البحري لم يتقدّم في خلال الفترة التي انقضت على معاهدة فرساي تقدماً يذكر

ثم ان الجيوش والاساطيل الحديثة لا تستغني عن الطيارات في الاستكشاف والقاء القنابل

على المراكز الصناعية — كمراكز صنع الاسلحة والمفرقعات — التي تحسب بمثابة الاعضاء الرئيسية في جسم الامة المحاربة . وقد اصبحت اساطيل الدول الجوية كبيرة جداً ، والباعث على العناية بها انها سريعة وفعّالة ورخيصة اذا قيست نفقاتها بنفقات الاساطيل البحرية . ثم ان الطيارات التجارية يمكن في ساعة الحاجة اليها ان تحوَّل الى طيارات حربية . ومما لا ريب فيه ان اكثر شركات الطيران التجاري لا تستطيع المضيّ في عملها لولا اعتمادها على المساعدة المالية التي تصيبها من حكوماتها . ولو لم تكن الحكومات تتوقع ان تستعملها في الحرب ، اذا اقتضت الحاجة ، لما كانت في الراجح تمدها بالمال . والى القارىء احصاء تقريبيّ لاساطيل الطيارات الحربية في اوربا واميركا واليابان في سنة ١٩٣٢

البلاد	عدد الطيارات	طيارات حربية لاتصلح للحرب الآن
فرنسا	٢٣٧٥	٥٩٩
الولايات المتحدة	١٧٥٢	١٢٧
بريطانيا	١٤٣٤	
اليابان	١٦٣٩	
رومانيا	٧٩٩	٧٥٠
روسيا	٧٥٠	
بولونيا	٧٠٠	٢٦٣
يوجوسلافيا	٦٢٧	١٤١
تشكوسلوفاكيا	٥٤٦	١٨٧
اسبانيا	٤٦٢	
هولندا	٣٢١	
سويسرا	٣٠٠	

اما الدول الباقية فاساطيلها الجوية دون ذلك

مؤتمر نزع السلاح

بعد سنوات من الاستعداد لعقد مؤتمر نزع السلاح، التأم المؤتمر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٢

برآسة المستر آرثر هندرسن ، وزير خارجية بريطانيا في وزارة العمال ، وكان المؤتمر قد عرض عليه الرآسة بصفته الشخصية . فلم يضره ، ان وزارة العمال كانت قد سقطت لما آذن المؤتمر بالانعقاد ، وانهُ خاب في الانتخاب البريطاني الذي جرى في سبتمبر سنة ١٩٣١

ولم يطل المطال بعيد افتتاح المؤتمر ، حتى ثبت ان بين آراء الدول اختلافاً بل تنافراً في الموضوع ، رغم المباحث الطويلة والدقيقة التي قامت بها اللجنة التمهيدية لتقريب وجهات النظر بعضها من بعض

ومع ان الدول الصغيرة ، التي كانت تتكلم بلسان الدكتور بنش وزير خارجية تشكوسلوفاكيا ومقرر المؤتمر ، اشتركت في المؤتمر ، وكان لها نصيب كبير في مباحثاته احياناً ، الاَّ ان العناية اتجهت من البدء ، الى التنافر الكائن بين آراء الدول الكبرى — بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الاميركية والمانيا وروسيا — ومحاولة التوفيق بينها . وكان الغالب ان تصرّ كل دولة منها ، على نزع ذلك النوع من السلاح ، الذي يتفوق فيه خصمها ، او تحديدهُ . فبريطانيا مثلاً تطلب الغاء الغواصات لان فرنسا متفوقة فيها . وغير بريطانيا يطلب الغاء الدبابات لأن بريطانيا متفوقة فيها . ولكن الاختلاف لم يقتصر على ذلك ، بل تناول النظرة الخاصة الى افضل وسائل النزع او التحديد وعلاقة نزع السلاح بضمان السلامة وما الى ذلك من المسائل الاساسية

روسيا

في الناحية الواحدة كانت روسيا التي اقترحت نزع السلاح نزعاً تامًّا شاملاً . وقد قيل ان روسيا اقترحت هذا الاقتراح لانها تعلم انهُ لا توجد دولة ما مستعدة للاخذ به ، وانها به تستطيع ان تستميل دعاة السلام الى تأييدها ، فيكون اقتراحها من قبيل الدعاية ، يمكّنها من توثيق صلاتها بالام ، بعد ما كانت منبوذة من مجامعها بعيد الحرب الكبرى . ولكن الامر الذي لا يداخله الريب ، ان روسيا ، يهمها ان يستتبَّ السلام ، وان يتفرغ رجال الحكم فيها الى انشاء النظام الاشتراكي التام . وهم لا يستطيعون ذلك ، اذا كان شبح الحرب يهددهم . واذن فلا نستطيع أن نرتاب في رغبة روسيا الحقيقية في ان تسير الى اقصى مدًى من نزع السلاح يمكن الاتفاق عليه اتفاقاً عامًّا . ثم انها مستعدة لالغاء اصناف معينة من الاسلحة الغاء تامًّا

يضاف الى ذلك ان روسيا ، كانت زعيمة الدول التي طالبت المؤتمر ، بتحديد جلي دقيق ، لمعنى لفظة الاعتداء « Agression » لانها تعلم انهُ اذا حدد هذا اللفظ ، صار لعهاد Pacts عدم الاعتداء معنى حقيقي في تنظيم السلاح الدولي . ثم انها في صيف ١٩٣٣ عقدت سلسلة من عهاد عدم الاعتداء مع جاراتها دول البلطيق وبولونيا ودول الاتفاق الصغير ، وتركيا وغيرها

التحديات المنحرة الاميركية

فلننظر الآن في موقف الولايات المتحدة الأميركية . وهنا لسنا نجد دليلاً واحداً يبعث في النفس الريبة في صحة عزيمة هذه البلاد على بلوغ مدى بعيد في نزع السلاح وعدم الاكتفاء بتحديد بسيط يترك الامم المسلحة حيث هي الآن ، بل يمكنها متى شاءت ان تزيد أسلحتها الى اي حدّ تريد . لذلك اقترح الرئيس هوفر ان ينقص سلاح الدول بمقدار الثلث في كل اصنافه وفئاته ، الاّ في بعض الاحوال حيث السلاح قليل ونقصه الى الثلثين يترك البلاد غير قادرة على القيام باعباء حفظ الامن . فكان هذا الاقتراح ينطوي على خلوص النية من جهة اميركا . وازورار العين له في المؤتمر ، وبوجه خاص من ناحية الوفد البريطاني ، كان من أكبر الضربات التي مني بها المؤتمر . ثم ان الاميركيين كانوا مستعدين ان يتساهلوا في سبيل الاتفاق . فقد كانوا مثلاً لا يصرّون على الاطلاق بجعل الطريقة لتحديد السلاح قائمة على تحديد النفقات المرصودة في ميزانيات الدول لان تكاليف صنع الأسلحة في اميركا أعلى منها في البلدان الاخرى . واذن فالتحديد المالي يجحف بحقوقهم من هذا القبيل . ومع ذلك فقد ابدوا رغبتهم بعد بحث ، في قبول مبدأ التحديد في نفقات الميزانية ، جنباً الى جنب مع تحديد الأسلحة وعدد الجيش على منوال ما اقترحهُ الرئيس هوفر . ثم ان الاميركيين كانوا راغبين عن التسليم بمبدإ الرقابة الدولية المستمرة على صناعة الاسلحة ثم سلّموا به وحثّوا بريطانيا على التسليم به كذلك . فلا ريب في انهم كانوا يبذلون وسعهم للوصول بالمؤتمر الى نتيجة تبعث على الرضا

ايطاليا

كانت ايطاليا ، بعد روسيا ، الدولة التي اقترحت أشد الاقتراحات تطرفاً في مؤتمر نزع السلاح . فقد كانت ايطاليا مستعدة ، بحسب اقوال ممثليها ، ان تذهب في ناحية نزع السلاح ، الى اقصى مدًى تذهبه الدول الاخرى سواء أكان التحديد مقداراً او نوعاً . ولكنها كانت تشترط شرطاً واحداً ، لم تصرح به واغا كان مضمناً في اقوال مندوبيها ، وهذا الشرط هو ان نزع سلاح فرنسا يجب ان يسبق نزع سلاح ايطاليا . وان يكون اسرع منه وبوجه خاص في الغاء الاسلحة التي تتفوق فيها فرنسا على ايطاليا . فمثلاً كانت ايطاليا مستعدة ان تلغي البوارج ، لانه اذا الغت كل من فرنسا وايطاليا بوارجها ، تمكنت ايطاليا بما عندها من السفن الحربية الأخرى ، ان تقترب من مرتبة المساواة البحرية بفرنسا ، التي تتفوقها — وعلى صغرها تحطم مؤتمر نزع السلاح البحري سنة ١٩٢٧ — فاذا صرفنا النظر عن هذه الناحية من التفكير ، كان لا بد لنا ان نعترف برغبة ايطاليا الصحيحة في نزع السلاح او حفضه او تحديده . ذلك ان عبء الاتفاق على التسليح البري والبحري ، كان — ولا يزال — يثقل كاهلها

بريطانيا

كانت بريطانيا ، في الظاهر ، وفي الباطن الى حدٍّ بعيد ، الامة التي تقاوم كل مشروع لخفض السلاح خفضاً كبيراً عامًّا . وحجة ممثلي بريطانيا في ذلك ، ان بريطانيا نفسها قد نزعت سلاحها ، وانها في ناحيتي الجيش البري ، والسلاح الجوي ، لا تملك الاّ مايكفيها — وبعض رجالها يقولون انه لا يكفي على الاطلاق — للمحافظة على سلامة المواصلات الامبراطورية ، وانها مستعدة ان تمضي في سبيل نزع السلاح ، الى حدٍّ معين ، على شريطة ان تنزع الدول الاخرى سلاحها ، وان لا يطلب منها هي ان تنقص سلاحها ، عما تحسبهُ ضروريًّا لما اخذتهُ على نفسها في نواحي الامبراطورية . ثم انها كانت مستعدة كذلك ، لنقص اسطولها في ناحية البوارج ، ولكنها تميل ، بسبب الامبراطورية ايضاً ، الى عدم التساهل فيما يتعلق بالاصناف الاخرى من السفن الحربية . وقد كان ثم ممثلي بريطانيا في كل آن ، ان يبرهنوا على ان بريطانيا ليست دولة شاكية السلاح ، وان مطالبها هذه ، يجب ان ينظر اليها نظراً خاصًّا عند بحث اي مشروع شامل كمشروع الرئيس هوفر القاضي بنقص الأسلحة نقصاً عامًّا مقدار ٣٣ في المائة ، لانه اذا نقص ما عندها من السلاح الآن ، البحري والبري والجوي ، بمقدار الثلث اصبحت لا تملك من الاسلحة ما يكفيها للاغراض المتقدمة

ولكن هذا الموقف لم يكن وحده القاضي بوقوع اختلاف في مباحثات نزع السلاح . بل انها اشتركت كذلك ، مع ايطاليا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية بالمطالبة بالغاء الغواصات ولكنها — أي بريطانيا — لم تكن مستعدة ، من ناحيتها ان تسلم بالغاء الطيارات القاذفة للقنابل ، مقابل ذلك اذا هي ارادت ان تحتفظ بحق استعمال هذه الطيارات في البلدان الجبلية النائية في المستعمرات ، ثم ان ايطاليا وروسيا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية طالبت بالغاء الدبابات ، فرفضت بريطانيا قبول الاقتراح ، الاّ اذا سمح لها بالاحتفاظ بالدبابات ، حتى حجم معيَّن ولدى البحث تبين ان الحجم المقترح ، يشمل جميع الدبابات التي تملكها . ثم ان ممثلي بريطانيا كانوا يصرون على وجوب حماية الاهلين من وسائل الحرب كالقنابل ، والمواد الكيمائية المهلكة ولذلك قالوا بوجوب حصر السلاح على قدر الامكان في اسلحة الدفاع والغاء الاسلحة التي تستعمل في الغالب للهجوم . فما جاءت الدول لتحدد معنى الدفاع والهجوم اصبحت كل دولة تحدد السلاح الذي تتفوق فيه بانهُ سلاح دفاع ، والسلاح الذي تتفوق فيه جارتها ، او التي تتفوق فيه خصمها سلاح هجوم . فالفرنسيون يحسبون الغواصة سلاح دفاع عن شواطئهم والبريطانيون يحسبونها سلاح هجوم على شواطئهم . وبريطانيا تحسب الدبابة سلاح دفاع وغيرها يحسبها سلاح هجوم . والمبدأ نفسهُ ينطبق على مطالبة بريطانيا بوجوب نقص الاسلحة البرية ، مع تردد ها هي في نقص الاسلحة البحرية

موقف المانيا

ان موقف المانيا نحو نزع السلاح كما بسطناه اولاً في المؤتمر وأخيراً في مذكرتها التي بعثت بها الى ايطاليا وبريطانيا يدور حول مبدأ المساواة في التسلح . فبمقتضى معاهدات الصلح نقصت الاسلحة الالمانية نقصاً كبيراً ومنعت المانيا من استعمال اصناف معينة من السلاح كالدبابات والمدافع الضخمة والطيارات الحربية . وفرضت رقابة شديدة على الطيران المدني فيها وصناعة المواد التي يمكن ان تحول الى اسلحة وذخائر . ونزع منها اسطولها الحربي ، وقيد حقها في بناء سفن حربية جديدة بقيود دقيقة تتعلق بعدد السفن وحجمها وحمولتها وقطر مدافعها

ولكن الالمان يريدون التخلص من وصمة عدم المساواة التي وصمتهم بها هذه القيود فقالوا انهم مستعدون ان يسلموا ببقاء بعض القيود ، اذا عمد الحلفاء الى تنفيذ بعض ما تتضمنه معاهدة الصلح من العهود التي قطعوها ، بتقييد تسلحهم وتقصه في بعض النواحي . اي أن الالمان لا يصرون على اعادة التسلح بالاسلحة الممنوعة ، اذا الغيت هذه الاسلحة بمقتضى اتفاق دولي . ولكن اذا كانت الدول الاخرى تنوي ان تمضي في صنع تلك الاسلحة المحرمة على المانيا ، واستعمالها ، فالالمان يدعون ان لهم الحق في ان يفعلوا هم الشيء نفسه — فلما رفض اقرار هذا الحق لهم انسحب الوفد الالماني من مؤتمر نزع السلاح في أحد ادواره (سبتمبر ١٩٣٢)

وظلت هذه الازمة الناشئة عن انسحاب الوفد الالماني مستحكمة ، حتى اتفقت بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الاميركية ، مع حكومة المستشار فون شليخر في ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وفي الاتفاق سلمت هذه الدول بمبدأ المساواة ، على ان لا يطبق بحذافيره دفعة واحدة ، بل في مراتب او مراحل ، وقبل حينئذ ان القيود التي قيدت بها المانيا في معاهدة الصلح لا تلغى واغا تفرض رويداً على الحلفاء بموجب اتفاق دولي يعقد في مؤتمر نزع السلاح ، وبذلك تنجو المانيا من وصمة التقيد بقيود معينة دون غيرها من الدول الكبرى

فلما ظفر الالمان بهذا التسليم ، عادوا الى المؤتمر

ولكن حكومة المستشار فون شليخر لم تلبث طويلاً في منصب الحكم فذهبت ، وحلت محلها حكومة النازي برآسة الهر هتلر ، والحال ظهرت عقبات جديدة في سبيل المؤتمر . وليس امام الحلفاء من يلومونه ، على العقبات الجديدة الا انفسهم ، لانهم تورطوا قبلاً في التسليم لالمانيا بمبدأ المساواة ، لكان من الجائز ، ان يعدوا تيار الحركة النازية ، ولكان الاتفاق مع المانيا أسهل منه الآن . وليس الغرض من هذه العبارة الاخيرة ان النازي يخترعون المصاعب اختراعاً ويضعون العراقيل امام المؤتمر ، لانهم فعلاً سلموا بالمقترحات التي كانت حكومة فون شليخر قد سلمت بها . ولكن الطابع الحربي الذي تمتاز به حركة النازي يجعل

الحلفاء وبوجه خاص ، يجعل فرنسا تتوجس من كل اتفاق ، لا تضمن لها فيه سلامتها على ما تشتهي

خطة فرنسا

تختلف خطة فرنسا ، اختلافاً اساسيًّا عن خطط سائر الدول الكبرى وموقفها نحو مشكلة نزع السلاح . فقد أصرت فرنسا في خلال المناقشات والمباحثات التي دارت حول الموضوع على وجوب ربط نزع السلاح بضمان السلامة ربطاً محكماً . فهي تسلّم بأن تنزع من سلاحها ما تظن نزعه مسوّغاً بشتى وسيلة اخرى ، تضمن لها الدفاع عن بلادها وشعبها. يضاف الى ذلك ان نظرتها الى نزع السلاح لا تقتصر على نقص الاسلحة والذخائر وعدد الرجال المحاربين ، وانما يجب ان تشمل في رأيها ، انشاء قوة مسلحة دولية يلقى زمامها الى جمعية الامم ، فتستعملها اداة فعالة في حفظ سلام العالم. وأنت ترى هذا المبدأ — مبدأ القوة المسلحة الدولية — يظهر في اشكال مختلفة ، في مشروع تارديو وغيره من المشروعات التي اقترحتها فرنسا على مؤتمر نزع السلاح

ويلخص المشروع الذي عرضته فرنسا في اواخر السنة الماضية في ان العهود المتطوعة ضد الحرب ، في عهدة كلوج بريان ودستور جامعة الأمم ، يجب ان تعزّز وتؤيد بضمانات فعالة تستعمل ضد الدولة المعتدية . ويذهب الفرنسيون ، الى ان اي نكث للعهود المتطوعة في عهدة كلوج ، او دستور جمعية الامم ، او أية معاهدة اخرى يجب ان يفضي الى قطع الصلات المالية والاقتصادية التي تربط موقعي هذه العهود ، بالدولة المعتدية

وأضافوا الى كل ذلك انه يجب انشاء عهدة بين الدول الاوربية ، ضمن نظام جمعية الامم ، تحدّد فيها الاحوال التي يحق لدولة من الدول ان تنال من بقية موقعين العهدة ، اسباب التأييد الحربي والادبي . وكل الدول التي تنضم الى هذه العهدة الاوربية ، تقبل الاتفاق الدولي لنزع السلاح ، والضمانات التي تنص عليها العهدة يجب ان تنفذ بمجرد وقوع الاعتداء على احدى الدول الموقعة

واقترحت فرنسا ، اساساً لهذه الفكرة ، انشاء جيش اوربي ، يكون الميل في تسليحه الى تعزيز قوى الدفاع بدلاً من قوى الهجوم . اما الاسلحة والذخائر المستعملة للهجوم ، فقد اقترح الفرنسيون ، وضعها في مخازن في كل بلاد من بلدان العهدة ، ولا تفتح او يستعمل ما فيها الاّ بأمر من جمعية الامم . ثم هم اقترحوا مبدأ الرقابة الدولية على صناعة الاسلحة ، ولكل دولة ان تمرن قوة عسكرية خاصة على استعمال اسلحة الهجوم ، وتكون هذه القوة تحت تصرف جمعية الامم ، لتستعملها ضد المعتدي . واقترحوا كذلك انشاء قذف القنابل من الطيارات

والغاء الطيارات قاذفات القنابل كذلك . ولكن هذا لا ينفّذ الاّ اذا انشئت رقابة دولية صارمة على الطيران المدني ، حتى لا تتحول وحداته في الحرب الى طيارات قاذفة للقنابل

اما فيما يتعلق بالتسليح البحري فقد اقترحت فرنسا عقد هدنة بين الدول البحرية الكبيرة في البحر الابيض ، تنقص بمقتضاها الاسلحة البحرية ، مع الاحتفاظ بالنسبة الكائنة الآن بين الدول البحرية في هذا البحر . ومآل هذا ان فرنسا رفضت طلب ايطاليا ، بأن تساويها في قوتها البحرية . يضاف الى ذلك ان كل الدول البحرية يجب — بمقتضى الخطة الفرنسية — ان تضع جانباً من قوتها البحرية تحت تصرف جمعية الامم لكي تستعملها ضد الدولة المعتدية على نحو ما اقترحت في ما يتعلق باسلحة الهجوم البرية

***

هذه الخطة الفرنسية المعقدة ، التي تربط بين ضمان السلامة ونزع السلاح ، بنيت على اصول تختلف عن الاصول التي بنيت عليها مشروعات الدول الاخرى . فانك لست تجد في مشروعات الدول الاخرى ، ما يدلك على ان احداها فكرت في انشاء قوة دولية مسلحة او خزن انواع معينة من الاسلحة ، او انشاء صفوف خاصة من الجند ، لا تستعمل الاّ باذن وأمر من جمعية الامم في الدفاع عن امة اعتدي عليها

ولما كانت الدول الاخرى غير مستعدة لتسليم بهاتين الفكرتين ، فالاتفاق على اساس المشروع الفرنسي كان متعذراً . يقابل ذلك ان الفرنسيين لم يسلموا بخفض السلاح خفضاً كبيراً — مع انهم سلموا بشيء من ذلك في عهد هربو ودالاديه — مالم تتعهد الدول الاخرى بالمحافظة على السلام ، عن طريقة معاهدات ضمانة السلامة تعقد لهذا الغرض وتنطوي على تحتيم استعمال القوة المسلحة ضد أية دولة معتدية

***

واذن ، نرى ان الموقف بين الدول الكبرى ، بلغ مأزقاً لا مخرج منه ، ولكن المحادثات ظلت جارية والمساومات بين فرنسا وبريطانيا ، وبينهما وبين المانيا ، الخ فتمكنوا من اخفاء هذا الاختلاف الكبير بين وجوه النظر الاساسية . وفي آخر سنة ١٩٣٢ ثبت انهُ رغماً عن رجوع الالمان الى خطيرة المؤتمر وزوال الحائل الاساسي دون الاتفاق ، لم يكن الواقفون على بواطن الأمور يتوقعون عقد اتفاق يكون فيه خفض السلاح إلاّ شبحاً مما كان ينتظره دعاة السلام . وكل ما كان يتوقع حينئذٍ انما كان الاتفاق على تحديد او خفض او الغاء بعض أصناف من الاسلحة ، كالغاء قاذفات القنابل في احوال خاصة ، والغاز الخانق والحرب الكيائية وتحديد كل ما يتعلق بقذف القنابل من الطيارات

ولكن الامر الذي لا تزال ترتاب فيه ، هو ، هل تحافظ الدول على اتفاق من هذا القبيل ،

يشمل الطيارات والغازات والمواد الكيمائية اذا نشبت حرب ؛ ورأت ان الكفة لاتميل نحوها الاّ اذا عمدت الى هذه الاسلحة ؟ وقد ادرك المؤتمر في خلال سنة ١٩٣٣ عجزه عن الوصول الى اتفاق عامّ شامل، فحصر جهده في خفض السلاح النوعي ؛ وأقام لذلك لجنة خاصة ؛ لتسعى لتقريب وجوه النظر المختلفة بعضها من بعض اذ يكون المؤتمر غير ملتئم

***

في خلال جلسات المؤتمر ، كان مندوبو الدول الصغيرة ، متبرمين باستئثار الدول الكبرى بالمباحثات الخطيرة ، فقد اجلت جلسات المؤتمر مرة ، ليتمكن مندوبو الدول الكبيرة من التباحث في وجوه الخلاف ، بقصد التوفيق بينها ، ومما زاد الطين بلة ، اهمال ايطاليا ، عند المناقشة في موضوع طلب المانيا لمبدأ المساواة ، اذ انحصر هذا البحث في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . كانت ايطاليا مستعدة من البدء ان تسلم لالمانيا بمبدأ المساواة ، وفرنسا كانت معارضة ، وبريطانيا محيرة بين الاثنتين لا تريد ان تسير في طريق الاّ اذا كانت فرنسا معها فيه . فكان من الطبيعي ان تقتصر المباحثات حول هذا الموضوع على فرنسا وبريطانيا أولاً — ولكن اهمال ايطاليا ، كاد يفضي الى توحيد الجبهة بين ايطاليا والمانيا ، لولا زيارة مكدونلد الطائرة الى روما في اوائل هذا العام ، التي نشأت منها المعهدة الرباعية المعروفة بمعهدة موسوليني — بين ايطاليا والمانيا وفرنسا وبريطانيا . وقد ظلّت المباحثات دائرة في خلال سبتمبر والجانب الاول من اكتوبر فأسفرت عن الاتفاق تقريباً بين الحلفاء على ان تعين أولاً فترة مداها اربع سنوات تراقب فيها المانيا مراقبة دقيقة فاذا ثبت حسن نيتها ، فعندئذٍ يبدأ في تنفيذ المشروع الموضوع لمنحها المساواة تدريجاً . وهذا رفضتهُ المانيا وخرجت من مؤتمر نزع السلاح في ١٤ اكتوبر الماضي وهجرها لجمعية الامم فأصبحت الامم الاخرى في مأزق . فإما ان تشهر عليها حرباً دماها بعض الفرنسيين بالحرب الواقية فتبطش بها قبل ان يشتد ساعدها ويتم تسلحها . وهذا من شأنهِ تأجيل حلّ المشكلة ، عشرين سنة اخرى ، لانهُ لابدّ لالمانيا من ان تنهض بعد ذلك وهي اشدّ مرارة واظمأ للثأر . وإما ان تتغلب الحكمة على رجال السياسة — وهو المشاهد في خلال الاسبوع الذي انقضى على خروج المانيا — فيضاعفون السعي لايجاد حلّ يرضي ولا يخلّ ، فتتمكن المانيا من العودة الى حظيرة المؤتمر ، وجمعية الامم ، وتستأنف عمل التعاون مع الدول الاخرى . وقد خرجت من قبل أمم من مؤتمرات عالمية وعادت اليها . وهجرت أمم اخرى جمعية الامم ثم عادت فانضوت تحت لوائها . فالحكمة هي ملاذ العالم في هذه الحال الدقيقة

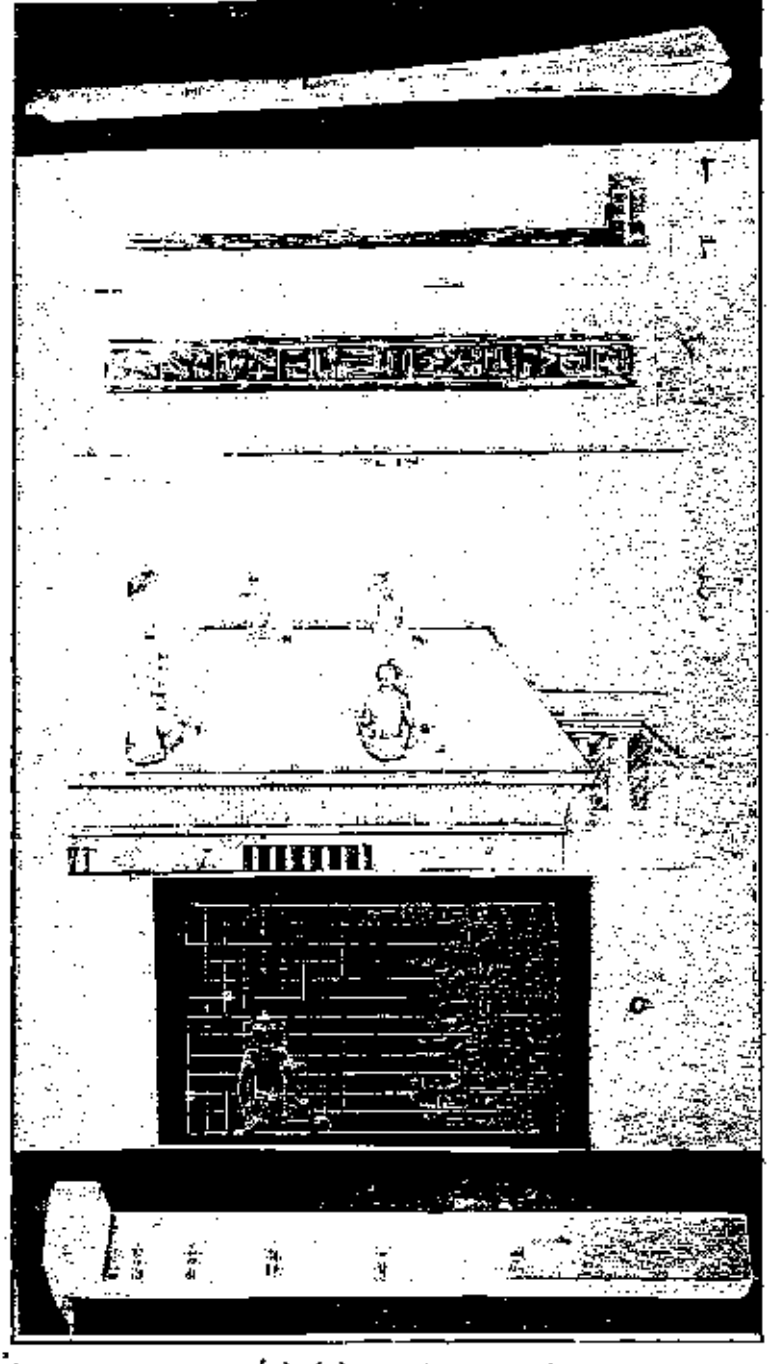

(١) منظار من عهد الاسرة الثالثة عشرة (٢) و(٣) راجع وصفهما في صفحة ٤٩٤ س ٢٠ — ٢٥ (٤) جلوس الراصد على سطح المعبد (٥) رسم لمعرفة مواقع النجوم بالقياس الى اعضاء الراصد الجالس (٦) ساعة شمسية في دار متحف برلين تحت رقم ١٩٧٤٣ : عن مجلة العاديات المصرية